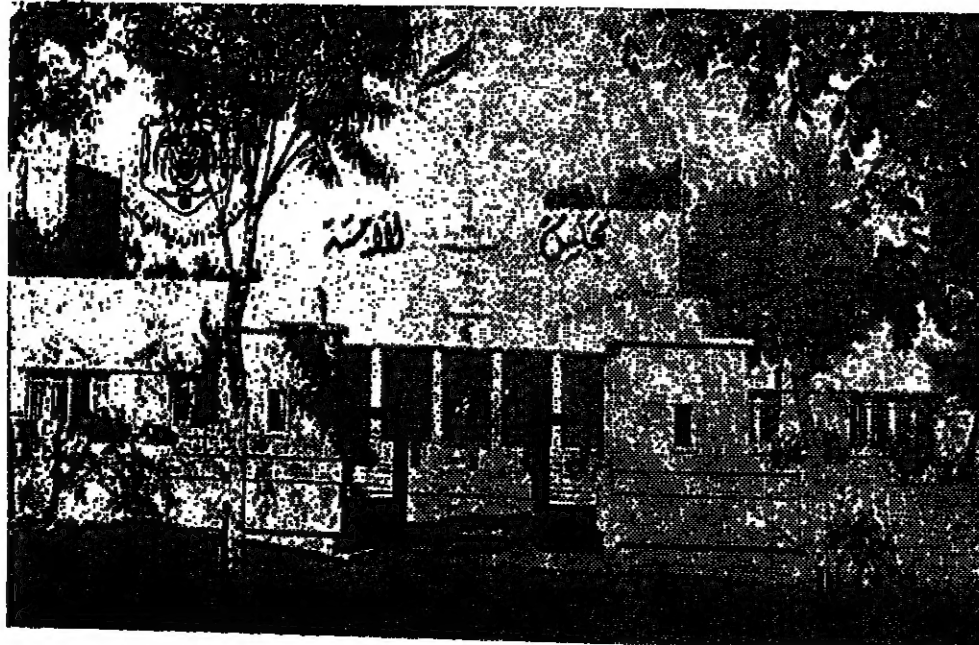


المادة ٢٠ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة اشهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها. واذا لم تقدم قد وقع المندوبون المبينة اسماءهم بعد الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها. عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة ١٣٧٦ الموافق الثالث من يونيو ١٩٥٧ من اصل واحد يحفظ في الامانة العامة بجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية او المنضمة اليها.

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عن الجمهورية العربية السورية
عن الجمهورية التونسية	عن الجمهورية اللبنانية
عن جمهورية السودان	عن المملكة الليبية المتحدة
عن الجمهورية العراقية	عن المملكة المغربية
عن المملكة العربية السعودية	عن دولة الكويت
عن الجمهورية العربية المتحدة	



مجلس الاعيان

مذكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني الثامن

العدد ١٧ : الاحد : ٢٥ صفر سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٥ تموز سنة ١٩٦٤ م . - المجلد ٨

مجلس الاعيان

الجلسة السادسة يوم الاحد في ٥ تموز سنة ١٩٦٤

جدول الأعمال

صفحة

٥٢٤

« ورقن عليه »

٥٢٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضاعة مشروع قانون المحابرات العامة لسنة ١٩٦٤ الى اجنات الدورة الاستثنائية الاولى .

هكذا في الفصل

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : ارجو من السكرتير تلاوة الاجازات والاعتذارات الواردة لعم المجلس .

(أ)

السكرتير العام : تقدم العين معالي السيد هاشم الجبوسي بطلب اجازة هذا نصه : -

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم
تحية وبعد ،

ارجو التفضل بمنحي اجازة لمدة شهر اعتبارا من ١٩٦٤/٦/١٠ - لنفصاها خارج البلاد وذلك لاسباب صحية .

١٩٦٤/٦/١٠

العين

هاشم الجبوسي

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجازته ؟
الجميع : موافقون .

(ب)

السكرتير العام : وردت برقية من العين معالي السيد حسن الكاتب يطلب فيها منحه اجازة اتلوها على حضراتكم .

دولة رئيس مجلس الاعيان - عمان
ارجو منحي اجازة شهر من ٢٠ حزيران لاوروبا .

العين

حسن الكاتب

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجازته ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

السكرتير العام : وهذا طلب اجازة آخر وارد من العين السيد وديع دعمس اتاوه على حضراتكم .

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية واحتراما وبعد ،

ارجو التفضل بالموافقة على منحي اجازة شهر اعتبارا من ١٩٦٤/٦/١٠ وذلك لزمي على اجراء عملية جراحية في مستشفى فلسطين ، راجيا لدولتكم وللزملاء التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو مجلس الاعيان
وديع دعمس

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجازته ؟
الجميع : موافقون .

(د)

السكرتير العام : ورد الى المجلس اعتذار عن حضور الجلسة من العين معالي السيد علي المنداي .

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم

ارجو التكرم بقبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب اضطرارية .

واقبلوا احترامي .

العين

علي المنداي

الرئيس : هل يوافق المجلس على معذرتي ؟
الجميع : موافقون .

(هـ)

السكرتير العام : كما وردت برقية معذرة من العين معالي السيد حكمت المصري هذا نصها : -
دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم - عمان
ارجو قبول اعتذاري لعدم تمكني من حضور جلسة الخامس من الشهر الجاري .

العين

حكمت المصري

الرئيس : هل يوافق المجلس على معذرتي ؟
الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب حول قانون المناهج والكتب المدرسية الموقت رقم (١٩) لسنة (١٩٦٣)

الرئيس : ارجو من السكرتير تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب المتعلق بقانون المناهج والكتب المدرسية الموقت .

السكرتير العام :

الرقم - ٣٥٧/٢٤٠/٢

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ٩١٤/٢٤٠/٢ المؤرخ في ١١/٩/١٩٦٣

اعاد مجلس النواب النظر في قرار الموافقة الذي اتخذ في جلسة سابقة حول القانون الموقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٤ (قانون المناهج والكتب المدرسية) كما نظر في قرار مجلس الاعيان المتضمن رفض هذا القانون بسبب ان ما ورد فيه قد ادمج في صلب قانون التربية والتعليم .

لهذا قرر مجلس النواب في جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى المعقودة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢ الرجوع عن قراره السابق وتأييد قرار مجلس الاعيان القاضي برفض القانون الموقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ (قانون المناهج والكتب المدرسية) المرفق طي كتابكم المشار اليه اعلاه .

فارجو ان احيط دولتكم علما بذلك ، والتكرم بأجراء مقتضى .

رئيس مجلس النواب

هاكف الفايز

الرئيس : ارجو ان اوضح للمجلس الكريم ما يلي : -

سبق لمجلس الاعيان ان قرر في جلسة سابقة رفض قانون المناهج والكتب المدرسية الموقت بسبب ان فصوله ومواده قد ادخلت في صلب مشروع قانون التربية والتعليم الذي اقره المجلس في الشهر المنصرم .

الا ان مجلس النواب كان في جلسة سابقة له قد اتخذ قرارا بالموافقة عليه فاعيد الى مجلس النواب للنظر في امر رفضه ، وقد تلا على حضراتكم السكرتير العام الان كتاب معالي رئيس مجلس النواب ، الذي يعلنا فيه موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الاعيان القاضي برفض هذا القانون الموقت .

فهذا يوافق المجلس الكريم على رفض هذا القانون واعادته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالشكل الذي اعيد فيه الى الحكومة مرفوعاً)

هكذا حبه الفصل

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون تنفيذاً للاغراض التالية :-

- ١ - تلبية للرغبة الملكية السامية التي تضمنتها كتب التكليف السامية اوزارات متعاقبة بشأن إيجاد حل جذري لمشكلة الكتب المدرسية وتوزيعها مجاناً او بسعر الكلفة للطلاب ولتطوير المناهج المدرسية على اساس علمية صحيحة مدروسة ولايجاد الكتاب المدرسي الصالح الذي يساهم في بناء الطفل وتكوين شخصيته العلمية والفكرية الرفيعة .
- ٢ - واستناداً الى توصيات اللجنة الملكية للتربية والتعليم في البند (٣) الفقرة ب تحت بحث الجهاز التنفيذي من تقرير اللجنة الملكية لشئون التربية سنة ١٩٦٢ .
- ٣ - لكي تتمكن وزارة التربية والتعليم من اعداد المناهج وتعديلها وتحسينها باستمرار لتظل مواكبة للتقدم المضطرد في المادة والاسلوب ويظل الكتاب المدرسي متطوراً نحو الافضل ومواكباً للتقدم العلمي وتطور اساليب التربية والتعليم وانشاء قسم خاص بالمناهج والكتب المدرسية ليوفر لرجال التربية والتعليم العمل في جو بعيد عن الاهواء الشخصية والتأثيرات المختلفة .
- ٤ - لمنع استغلال المؤلفين والناشرين للكتاب المدرسي ولتوفير الكتاب مجاناً او بسعر الكلفة للطلاب يشراء حق التأليف مقابل مكافأة رمزية وتولي وزارة التربية طباعة الكتاب المدرسي وبيعه .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣

قانون المناهج والكتب المدرسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - تعني كلمة (المناهج) المناهج المقررة في مدارس ومعاهد المملكة الاردنية الهاشمية باستثناء الجامعة الاردنية .

ج - تعني عبارة (الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في مدارس المملكة ومعاهدها باستثناء الجامعة الاردنية ويشمل أيضاً اصول الكتاب وتجارب طبعه .

- د - تعني كلمة (الوزارة) وزارة التربية والتعليم ، وتعني كلمة (الوزير) وزير التربية والتعليم .
- هـ - تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف او الجمع او الترجمة .
- و - تعني كلمة (المكافأة) المبلغ الذي يدفع للمؤلف بدل حق التأليف او اية حقوق اخرى في الكتاب المدرسي المقرر .
- وتشمل لفظة المذكور المؤلف أيضاً كما يطلق المفرد على المتني والجمع والعكس بالعكس .

المادة ٣ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا .

المادة ٤ - تتكون اللجنة العليا من :

- أ - ممثل عن الجامعة الاردنية ينسب مجلس الجامعة .
 - ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسب الوزير .
 - ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسب الوزير ويؤخذ دورياً منها بحسب قدم تأسيسها .
 - د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسب الوزير .
 - هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي لها بعد) ويكون امينا لاسر اللجنة ولا يجوز ان ينتخب رئيساً أو نائباً لرئيس اللجنة .
 - و - ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب ، الصيدلة ، الحاماة ، الهندسة) تنسب مجالس هذه النقابات دورياً .
 - ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسب دورياً مجالس هذه الغرف .
 - ح - عضوين من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبها الوزير بصفتها الشخصية من خارج الوزارة .
- المادة ٥ - يعين عضو اللجنة العليا بتنسيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يزل الا بقرار من مجلس الوزراء .
- المادة ٦ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين ، تسقط بعدها من واحد من الاعضاء بالقرعة ويمكن اعادة انتخابه بعد تنسيبه من الجهة المختصة .
- المادة ٧ - تنتخب اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس والاقتراع السري لمدة عامين .

هكذا من الاصل

المادة ٨ - يشترط في عضو هذه اللجنة ان يكون جامعيا .

المادة ٩ - تصدر اللجنة العليا قراراتها باكثرية مجموع اعضائها وترفعها للوزير الذي عليه ان يقدمها الى مجلس الوزراء لاقراءها .

المادة ١٠ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته فنية وتنفيذية على الوجه التالي : -

أ - يهيئ الدراسات الفنية ، ويقول بالبحوث العلمية ويجري التجارب التربوية ويقترح التشريعات اللازمة ، وغيرها من الاعمال الفنية التي تكلفه بها اللجنة العليا والوزارة مستعيناً بمن شاء من الخبراء والمختصين .

ب - يقوم القسم بوضع المناهج وتعديلها والاشراف على تأليف الكتب المدرسية وفق السياسة التي رسمتها اللجنة العليا ووافق عليها مجلس الوزراء .

ج - يتألف هذا القسم من :

أ - رئيس وخمسة اعضاء متخصصين في مباحث الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة ، يضاف اليهم عضو سادس متخصص بالتربية وعلم النفس ، يتولى ادارة مكتب الكتب المدرسية كما هو منصوص عليه فيها بعد ، ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية مع خبرة في التدريس لا تقل عن خمس سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم مباشرة .

ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو السادس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ، ويختص بالتنفيذ والاجراءات العلمية التي تتعلق بوضع الكتب المدرسية وتأليفها وطبعها ، وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ١١ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاؤه وجميع موظفيه متمركزين لهذا العمل ويكون رئيسه مرتبطاً بالوزير مباشرة .

المادة ١٢ - يقرر وزير التربية والتعليم المناهج الموضوعة من قبل القسم بعد موافقة اللجنة العليا ، واذا لم يقرها الوزير رفع الأمر الى مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي مرحلة دراسية كاملة على بدء تنفيذها وبمسم هذا التغيير على اساس من البحوث والدراسات والتجارب التي اجراها القسم بموافقة اللجنة العليا ومشاركة الهيئات التعليمية والفنية المختصة في الوزارة وخارجها .

المادة ١٤ - لا يجوز لاعضاء اللجنة العليا ولا لرئيس واعضاء قسم المناهج والكتب المدرسية القيام باعداد وتأليف الكتب المدرسية ، بولاء اكان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ١٥ - يتبع في اقرار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة ، وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكاليف .

المادة ١٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة ، يعلن قسم المناهج والكتب المدرسية مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين معلتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يبينها .

ب - تقدم مشروعات الكتب الى المكتب الخاص بالكتب المدرسية ، ويقدمها بدوره الى قسم المناهج والكتب المدرسية .

ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مستعيناً في دراستها بمن يرى من الخبراء المختصين بعد موافقة اللجنة العليا عليهم .

المادة ١٧ - اذا تقرر اتباع طريقة التكاليف ، يطلب قسم المناهج والكتب المدرسية بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المختصين وذوي الخبرة باعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ١٨ - يقدم قسم المناهج والكتب المدرسية توصياته بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقراءها او تحويلها الى اللجنة العليا التي يكون قرارها نهائياً .

المادة ١٩ - يحق لقسم المناهج والكتب المدرسية ادخال اي تعديل او تنقيح يراه مناسباً على كل كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المختصين .

المادة ٢٠ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في مدارس المملكة الا اذا اقره قسم المناهج والكتب المدرسية وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - في حالة اقرار كتاب مدرسي يصبح هذا الكتاب حقاً من حقوق وزارة التربية والتعليم ويصرف لمؤلفه مكافأة على النحو التالي : -

أ - (٤٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الابتدائية كحد اعلى .

ب - (٤٥٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الاعدادية كحد اعلى .

ج - (٥٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الثانوية كحد اعلى .

المادة ٢٢ - أ - يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طبعه وتديق ملازمه في الطبعة الاولى دون استحقاق اي اجر مقابل ذلك .

ب - اما في الطباعات التالية فتدفع مكافأة لمؤلف الكتاب او غيره بمن يقوم بالاشراف على طبعه وتديقته بمعدل دينارين عن كل ملازمه من ملازمه على ان يعطى حق الأولوية للمؤلف .

المادة ٢٣ - اذا قررت الوزارة ترجمة كتاب لاقراءه ، فانها تدفع للمترجم نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٢١) من هذا القانون .

المادة ٢٤ - أ - تدفع الوزارة لأي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب مع ما يبذله من جهد في هذا السبيل بقررها الوزير على ان لا تتجاوز خمس المكافأة الاصلية

المطبعة لمؤلف الكتاب .

- ب- تدفع الوزارة لأي شخص تكلفه بالنظر في صلاحية مشروع كتاب مدرسي اجورا يقدرها الوزير .
- ج - يدفع لكل عضو من اعضاء اللجنة العليا المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ المكافأة التي يقرها مجلس الوزراء .

طباعة الكتب المدرسية

- المادة ٢٦- عند البدء بتنفيذ هذا القانون توضع تحت تصرف الوزارة سلفة مالية كافية لحساب الكتب المدرسية المقررة وتنظم حسابات هذه السلفة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية .
- المادة ٢٧- تطبع الكتب المدرسية المقررة في المطابع المحلية بموجب عطاءات تطرحها الوزارة بالاتفاق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص ويعلن عنها في الصحف المحلية ولا يصار للطبع خارج المملكة الا عند الضرورة القصوى .

توزيع الكتب المدرسية وبيعها

- المادة ٢٨- يؤلف القسم لجنة من ذوي الخبرة لتقوم بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة بتحديد اسعار الكتب المدرسية المقررة وفق اسس عادلة تتفق ومقتضيات المصلحة العامة .
- المادة ٢٩- يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية المقررة على جميع المدارس والمكتبات والجهات المعنية .
- المادة ٣٠- أ - يوزع القسم الكتب المدرسية المقررة مجاناً على جميع طلاب المرحلة الابتدائية في مدارس الحكومة وعلى الذين اصفوا من الرسوم المدرسية لفقرهم من طلاب هذه المرحلة في المدارس الاهلية ، كما تمنح هذه الكتب بالهجان بنسبة مئوية لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع عدد الطلاب ، وذلك لغير القادرين على شرائها من طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية .
- ب- لا تسترد الوزارة في نهاية السنة الدراسية الكتب التي منحت مجاناً للطلاب حسبما جاء في الفقرة السابقة .

- المادة ٣١- تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية ولجميع طلاب المدارس الاخرى في المملكة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية ، كما تباع كتب المرحلة الابتدائية لطلاب المدارس غير الحكومية وفق التعليمات ذاتها .

- المادة ٣٢- يكون لقسم المناهج والكتب المدرسية ميزانية خاصة وعاسب يتفلسها ويشرف على تطبيقها وفق الاصول المالية المرعية ، وصندوق خاص للكتب المدرسية وتخضع حسابات القسم والصندوق لاشراف وتديق ديوان الحاسبة .

احكام عامة

- المادة ٣٣- الوزير ان يضع بالاستناد الى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته .
- المادة ٣٤- يلغى هذا القانون كافة القوانين والاحكام السابقة التي تتعارض معه .
- المادة ٣٥- رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم مكلفون كل بمحکم اختصاصه بتنفيذ احكام هذا القانون .

٥ - قرار اللجنة القانونية

الرئيس : ليتفضل معالي مقرر اللجنة القانونية السيد فلاح المداحنة ، وأرجو من معاليه تلاوة القرار المعطى بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٤ .

المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢ بحضور كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة المقرر فلاح المداحنة ، رياض الفلح ، انور نسيبة ، الحاج فؤاد عبد الهادي ، وعبد الحليم النمر .

ونظرت بمشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٤ الحال اليها ، وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٤ مادة مادة للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به للحكومة) .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف البند التالي كبند رابع الى المادة السادسة من القانون الاصيل :

٤ - أ - اذا اعلنت التسوية في اراضي قرية لم يكن قد جرى تعيين حدودها النهائية مع اراضي القرى المجاورة وفقاً لقانون تحديد الاراضي ومسحها وتأمينها لسنة ١٩٥٣ فللمدير او للموظف المفوض من قبله بأجراء عمليات التسوية صلاحية تعيين وفصل الحدود النهائية لاراضي تلك القرية عن حدود اراضي القرى المجاورة لها بالاشتراك مع مختبر وهيئة اختيارية القرى المجاورة ذات العلاقة وتنظيم اقرار خطي يوقع عليه المكلفون بتعيين الحدود اعترافاً منهم بصحة الحدود التي تم الاتفاق على تخطيطها وتحديد - على الارض .

ب - اذا ظهر خلاف على تعيين الحدود المشتركة ما بين اراضي القرية المعلن فيها التسوية واية قرية مجاورة لم تتم تسويتها بعد ، يقوم المدير او الموظف المفوض من قبله باجراء التحقيقات اللازمة المنصوص عنها في المادتين الخامسة والسابعة من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتأمينها لسنة ١٩٥٣ وتعيين الحدود النهائية للمتضرر حق الاعتراض على هذا القرار لحكمة تسوية الاراضي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه للقرقاء ويعتبر قرار قاضي التسوية بهذا الشأن قطعياً .

ج - يجري التبليغ بتعليق اعلان في مكان بارز في كلا القريتين المختلف على الحد المشترك بينهما يتضمن وصفاً موجزاً للحدود المقررة وتاريخ انتهاء مدة الاعتراض .

المادة ٣ - يضاف البند التالي كبند ثالث الى المادة السابعة من القانون الاصيل :

(٣) يجوز للمدير او للموظف المفوض من قبله عرض الصلح على الاطراف المتنازعة وعند اتفاقهم ينظم صلح مصالحة بالمواد المتفق عليها وبأوصاف القطع التي تنازلت المصالحة يوقعه القرقاء المتنازعون مع الشهود ويصدق عليه المدير او الشخص المفوض من قبله ويعمل بمضمونه كما يعمل بمضمون اي اقرار او اتفاق يقره القرقاء اذا كان لا يخالف القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٤ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصيل كما يلي :

أ - تضاف عبارة (او الانشاءات) بعد كلمة (الاشجار) وتقبل كلمة (لغير) الواردتين بالبند (١) ويضاف ايضاً لآخر هذا البند العبارة التالية :

(فاذا ترتب على هذه التسوية دفع تعويض للمتضرر في حينه فتسري على ذلك احكام البند (٦) المضاف بموجب هذا القانون الى المادة (١٨) من القانون الاصيل) .

ب - تستبدل صيغة البند (٣) بالصيغة التالية : -

(٣) الاراضي من نوع الميري او المروكة والمستعملة منذ القديم لمنفعة اهالي القرية او عشيرة منها تسجل باسم الخزينة بالتيابة عن لم منفعة فيها وإذا دخلت حدود مناطق البلدية أو المجالس القروية تصبح ملكاً لأصحاب حق المنفعة السابقين .

ج - يضاف البند التالي كبند (٦) اليها :

(٦) يجوز للمدير او للشخص المفوض من قبله ان يعمل على افراز حصص المياه المدروسة في جدول الحقوق النهائي المعبر جدول تسجيل على اساس مساحات او استحقاق القطع التي تسقى من عين واحدة او أكثر اذا ثبت له ان مثل هذه العيون قد سجلت مياهها في جدول الحقوق كصدر مياه شائع .

ينظم جدول افراز المياه على اساس ما يتبع كل عين والاقنية المنفردة عنها من قطع الاراضي التي تسقى منها مستقلة عن الاخرى بالصورة التي يقرها المدير والمتضرر حق الاعتراض على هذا الجدول وفق الاحكام المنصوص عنها في قانون تسوية الاراضي والمياه وتعديلاته .

المادة ٥ - يضاف البند التالي كبند (٥) الى المادة التاسعة من القانون الاصيل :

٥ - أ - اذا كانت الطريق المراد فتحها اثناء اعمال التسوية او بعدها تؤدي الى قطعة واحدة فيجوز للمدير او للموظف المفوض من قبله اذا رأى ذلك مناسباً الاستماعة عن فتح الطريق بحق مزور يميز ببيان اتجاهه وعرضه على الخريطة المختصة دون المساس بمساحة القطعة المشار فيها .

ب - اذا اهل حق المرور هذا لأي سبب بزوال صفة الارتفاع منه يلغى من الخريطة بقرار قطعي من المدير .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل كما يلي :

أ - تلغى عبارة (من تاريخ صدور اعلان التسوية) ايها وردت في البند (١) ويستعاض عنها بعبارة (من تاريخ تعليق جدول الحقوق في جارة التسجيل) .

ب - تضاف العبارة التالية الى آخر البند (٢) ويغير بالفاصل من الرشد كل من اكمل الثامنة عشر من عمره بالتقديم الفوري .

المادة ٧- يضاف للهند التالى كبنـد (٦) الى المادة (١٨) من القانون الاصلي :

٦ - اذا لم يتقدم للمزايدة سوى مجاور واحد فقط وان التفت لا يستفيد منها الا شخص واحد يجري تقدير الثمن بمعرفة ثلاثة خبراء اثنان عن الفرقاء والثالث ينتخبه المدير او الموظف المفوض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الخبراء من قبل الفرقاء يجوز للمدير او للموظف المفوض من قبله ان يقوم بتعيين الخبراء الثلاثة بالنيابة عنهم ويكون قرار الاكثرية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعياً .

اذا تعلد دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينه فيجوز للمدير او للموظف المفوض من قبله وضع اشارة الحجز على قيد القطعة المضافة اليها التفت لقاء مبلغ التعويض باسم صاحب حق التعويض على ان تسرى عليه الفائدة القانونية ، بعد (٣٠) يوماً من انقضاء المدة القانونية على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي .

ترفع اشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض او بعد ابداءها امانة باسمه لدى محاسب القضاء المختص بابلاغ صاحب حق التعويض بما تم للعمل على استرداده .

المادة ٨ - تستبدل المادتان (٢٠ و ٢١) من القانون الاصلي بالمادتين التاليتين :

المادة (٢٠) بعد ان يفتح سجل جديد في دائرة التسجيل بموجب جداول التسجيل التي تمت بنتيجة عمل التسوية يجوز لصاحب اية قطعة ارض لم تحدد لها طريق على خارطة المساحة او ان الطريق التي تحددت لها يتعذر استعمالها ان يستدعي الى المدير لفتح طريق توصل ارضه بطريق عامة او خاصة او استبدال تلك الطريق بطريق اخرى قابلة للاستعمال .

المادة (٢١) أ - تحدد الطريق بالشكل المناسب الذي يراه المدير او اي موظف ينتدبه بعد ان يدفع المستدعي رسوم الكشف والمساحة بمقتضى احكام قانون رسوم تسجيل الاراضي المعمول به ، فاذا تبين بالكشف والتحقيق انه لم يكن للقطعة المطلوب فتح طريق لها حق مرور سابق او ان الطريق المنوى فتحها يزيد عرضها عن عرض الطريق القديمة تقدر قيمة الارض التي تقتطع من اجل الطريق من قبل ثلاثة خبراء يعين احدهم المدير وينتخب كل واحد من الفرقاء خبيراً ، واذا رفض اي من الفرقاء تعيين خبير يقوم المدير بتعيينه من اصحاب الاراضي المجاورة وفي حالة عدم تمكن الخبراء من الوصول الى قرار بالاجتماع فيما يتعلق بالتعويض فيعتبر المبلغ الذي تقرره اكثرية الخبراء انه هو مقدار التعويض ويجوز لاي من الفرقاء ان يقدم الى المدير خلال شهر واحد من تاريخ تليفه قرار الخبراء اعتراضاً على القيمة المقدرة على هذا الوجه ويكون قرار المدير بشأنه قطعياً وفي حالة دفع التعويض عن كامل مساحة الطريق المطلوب فتحها تسجل كقطعة مستقلة باسم دافع التعويض وتوضف في سجلات الاراضي كطريق خاص .

ب - يجوز لصاحب اية قطعة ارض تخترقها طريق عامة او خاصة باستثناء طريق المواصلات - المختصة بوزارة الاشغال العامة - ان يستدعي للمدير من اجل تغيير اتجاه تلك الطريق اذا كان وضعها الحالي يضر بمصلحته او يعيق استغلال الارض على الوجه الصحيح والمدير بعد ان يدفع المستدعي رسوم الكشف المعينة في القانون ان يوعز باجراء الكشف فاذا ثبت له بنتيجة الكشف وجود الضرر فيجوز له ان يأمر بتحديد طريق جديدة من ارض المستدعي تكون اقل ضرراً من الاولى بشرط ان لا يكون تغيير الطريق ما يلحق الضرر بالمجاورين او بالمصلحة العامة ويعتبر قراره بهذا الشأن قطعياً .

المادة ٩ - رئيس الوزراء ووزيرا العداية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٦ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : ليتفضل مقرر اللجنة المالية معالي السيد رشاد الخطيب ، وارجو من معاليه تلاوة القرار المعطى بشأن مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤ .

(أ)

المقرر (قرار رقم ٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من الاعضاء المقرر معالي السيد رشاد الخطيب ومعالي السيد عمر مطر ومعالي السيد رفيق الحسيني ، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤ الخصال

اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ، واللجنة توصي المجلس بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية رقم (٤) ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس : يتل مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤ مادة ، مصاده للموافقة عليه .

(فلاحه المقرر مادة ، مصاده ، ووافق على كل مادة منه وعليه بمجموعه ، وهذا نصه بالشكل الذي سيرفع به للحكومة)

هكذا على الأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ الذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تجرى التعديلات التالية على جدول الرسوم الملحق بالقانون الاصلي .

الرقم	نوع المعاملة	الرسوم	الحدا الأدنى	إيضاحات
			دينار	فلس
٤	المهية	٥٪ من قيمة المال الموهوب	٥٠٠	عن كل موهوب له
٧	الوصية	٥٪ من قيمة المال الموصى به	٥٠٠	عن كل موصى له
٨	حق القرار بحكم محكمه	٦٪ من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠	عن كل شخص يحكمه

(ب)

الرئيس : أرجو من معالي المقرر السيد رشاد الخطيب تلاوة القرار المعطى بشأن مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ .

المقرر : قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من الاعضاء المقرر معالي السيد رشاد الخطيب ومعالي السيد عمر مطر ومعالي السيد رفيق الحسيني ، وقد حضر الاجتماع أيضاً

اللجنة المالية

الرئيس : هل يريد احد من الاعضاء ان يتكلم حول قانون الميزانية العامة ؟

السيد المدادحة : أريد ان أسأل معالي المقرر، انه في اليوم الذي اجتمعت فيه اللجنة المالية لدراسة مشروع قانون الموازنة المحال اليها من قبل دولة الرئيس حامت ان هنالك ورقة منفصلة عن جدول الموازنة قد اضيفت الى مشروع قانون الموازنة ، وقد فهمت وقتئذ انها تضمنت اسماء وظائف متعددة للدائرة الحراج ، مع العلم بأن هذا الجدول لم يعرض على مجلس النواب مع قانون الميزانية ، فهل رفضت اللجنة هذه الورقة المضادة الى جداول الموازنة ؟

المقرر : اللجنة المالية رفضت هذا الجدول وقبلت الموازنة كما وردت من مجلس النواب حرفياً وهذا ما اوصت به في قرارها .

الرئيس : أرجو من معالي المقرر تلاوة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ ، مادة وفصلاً فصلاً ، للموافقة عليه .

(تلاوة المقرر مادة مادة ، وفصلاً فصلاً ووافق المجلس على كل مادة وفصل منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى الحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٤/٤/١ .

المادة ٢ - يخصص لتفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٦٥/٣/٦١ مبلغ (٤٧٥٤٧٩٠٢) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الوازادات للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٦٥/٣/٦١ بمبلغ (٤٥٦١٤٢٥٥) ديناراً كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون منها مبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) دينار قيمة القرض الكويتي لتغطية قسم من عجز الموازنة .

المادة ٤ - يؤمن باقي العجز البالغ (١٩٣٣٦٤٧) ديناراً من الزيادة المتوقعة في الإيرادات ومن الاحتياطي العام .

هكذا تم التصديق

المادة ٥ - لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج جهاز الحكومة الا بموظف يستخدم مؤقتاً وعند الضرورة بموجب عقد لمدة تلك الاعارة وبشرط عدم تجاوز مخصصات درجة الموظف المعار .

المادة ٦ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٧ - أ - يجوز نقل المخصصات من اي مادة من مواد النفقات المتكررة الى النفقات الرأسمالية الرئيسية (الانمائية) في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من والى أية مادة من مواد « الرواتب والاجور والعلاوات » في المجموعة (١٠) الى اي مادة من مواد المجموعات الاخرى .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى في اي مجموعة من مجموعات الفصل الواحد (عدا ما نص عليه في المادة ٨ ب) الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

د - لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى في اي قسم من اقسام الفصل الواحد الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

هـ - لا يجوز نقل المخصصات من اي مادة الى مادة اخرى في النفقات الرأسمالية الرئيسية (الانمائية).

المادة ٨ - أ - لا يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات المتكررة الوقوع ولمدة ثلاثة اشهر فقط ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة .

ب - لا يجوز الصرف من الحوالات المالية الا بعد تصديقها من قبل دائرة الموازنة العامة .

ج - لا يجوز التجاوز بأية حالة من الاحوال المخصصات الواردة في الحوالات المالية .

المادة ٩ - لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

النفقات

رقم	الفصل عنوانه	النفقات المتكررة ٦٥/٦٤ دينار	النفقات الرأسمالية الرئيسية ٦٥/٦٤ دينار	اجمال مخصصات الفصل ٦٥/٦٤ دينار
١	البلاط الملكي الهاشمي	١٣٥٣٠٠	...	١٣٥٣٠٠
٢	مجلس الامة	١٠٨٢٠٠	...	١٠٨٢٠٠
٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٢٨٠٠	...	٦٢٨٠٠
١/٤	وزارة الداخلية	١١٣١٠٠	٦٠٠٠٠	١٧٣١٠٠
٢/٤	الشؤون البلدية والقروية	٣١٧٠٠	...	٣١٧٠٠
٣/٤	دائرة الجوازات العامة	٦٨٥٠٠	...	٦٨٥٠٠
٤/٤	دائرة الارتباط الخارجي	٥٥٠٠	...	٥٥٠٠
٥/٤	الامن العام	٢٥٠٠٠٠	...	٢٥٠٠٠٠
١/٥	وزارة الدفاع	٥٤٠٠	...	٥٤٠٠
٢/٥	القوات المسلحة	١٨٥٦٥٠٠	...	١٨٥٦٥٠٠
٦	وزارة العدلية	٢٥٤٠٠٠	...	٢٥٤٠٠٠
٧	وزارة التربية والتعليم	٣٨٦٧٠٠٠	٤٥٩٨٦	٣٩١٢٩٨٦
٨	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٣٨٢٠٠	٧٥٠	٣٣٨٩٥٠
١/٩	وزارة الزراعة	٢٧١٨٠٠	٢٣٠٠٠	٢٩٤٨٠٠
٢/٩	دائرة الحراج	١٦٠٣٠٠	...	١٦٠٣٠٠
٣/٩	دائرة البيطرة	٦٧٤٠٠	٢٢٠٠	٦٩٦٠٠
٤/٩	دائرة الارشاد الزراعي	١١٧٠٠٠	...	١١٧٠٠٠
٥/٩	دائرة البحث العلمي	٨٣٦٠٠	...	٨٣٦٠٠
٦/٩	دائرة التسويق الزراعي	٤٣٧٠٠	١٢٥٠٠	٥٦٢٠٠
١٠	وزارة الاشغال العامة	١٠٢١٤٠٠	٥٤٧٥٠٠	١٥٦٨٩٠٠
١١/١١	وزارة الاقتصاد الوطني	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠
٢/١١	دائرة الاحصاءات العامة	٢٩٢٠٠	٣٥٠٠	٣٢٧٠٠
٣/١١	دائرة التموين والاستيراد والتصدير	٣٢٢٣٠٠	...	٣٢٢٣٠٠
١/١٢	وزارة المواصلات / البرق والهاتف	٧٩٤٦٠٠	٢٣٧٠٠٠	١٠٣١٦٠٠
٢/١٢	الطيران المدني	١٢٦٨٠٠	١٣٥١٠٠	٢٦١٩٠٠
١/١٣	وزارة المالية	٢٤٣٥١٠٠	١٣٢٨٥٧٥	٣٧٦٣٦٧٥

مكتبة

تابع جدول رقم (١)

التفصيلات

رقم	الفصل	رقم	الفصل	رقم	الفصل
رقم	عنوانه	رقم	عنوانه	رقم	عنوانه
٢/١٣	دائرة ضريبة الدخل	١٥٩٤٠٠	١٥٩٤٠٠	١٥٩٤٠٠	١٥٩٤٠٠
٣/١٣	دائرة الموازنة العامة	١٢٧٠٠	١٢٧٠٠	١٢٧٠٠	١٢٧٠٠
٤/١٣	دائرة مراقبة العملة	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠
٥/١٣	الجسارك	٢٢٧٠٠٠	٢٢٧٠٠٠	٢٢٧٠٠٠	٢٢٧٠٠٠
٦/١٣	دائرة الاراضي والمساحة	١٩٨٥٠٠	١٩٨٥٠٠	١٩٨٥٠٠	١٩٨٥٠٠
١٤	وزارة الخارجية	٧٣٦٣٠٠	٧٣٦٣٠٠	٧٣٦٣٠٠	٧٣٦٣٠٠
١٥	وزارة الانشاء والتعمير	٦٠٣٠٠	٦٠٣٠٠	٦٠٣٠٠	٦٠٣٠٠
١٦	وزارة الصحة	١٣١٩٧٠٠	١٣١٩٧٠٠	١٣١٩٧٠٠	١٣١٩٧٠٠
١٧	المحاكم الشرعية	٨٧٧٠٠	٨٧٧٠٠	٨٧٧٠٠	٨٧٧٠٠
١٨	ديوان المحاسبة	٧٩٥٠٠	٧٩٥٠٠	٧٩٥٠٠	٧٩٥٠٠
١٩	ديوان الموظفين	١٩٤٠٠	١٩٤٠٠	١٩٤٠٠	١٩٤٠٠
١/٢٠	وزارة الاعلام	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠
٢/٢٠	الاذاعة	٣١٥٣٠٠	٣١٥٣٠٠	٣١٥٣٠٠	٣١٥٣٠٠
٣/٢٠	سلطة السياحة	١٤٩٨٠٠	١٤٩٨٠٠	١٤٩٨٠٠	١٤٩٨٠٠
٤/٢٠	دائرة الآثار	٤٦٦٠٠	٤٦٦٠٠	٤٦٦٠٠	٤٦٦٠٠
٥/٢٠	المطبوعات	٤٠١٠٠	٤٠١٠٠	٤٠١٠٠	٤٠١٠٠
٢١	سلطة المياه المركزية	١٢٣٨٠٠	١٢٣٨٠٠	١٢٣٨٠٠	١٢٣٨٠٠
٢٢	مجلس الاعمار	١٤٣٢٠٠	١٤٣٢٠٠	١٤٣٢٠٠	١٤٣٢٠٠
٢٣	سلطة قناة الغور الشرقية	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
	المجموع العام	٣٥٣٩٤٥٠٠	٣٥٣٩٤٥٠٠	٣٥٣٩٤٥٠٠	٣٥٣٩٤٥٠٠

جدول رقم (٢)

الواردات

رقم	الفصل	رقم	الفصل
رقم	عنوانه	رقم	عنوانه
١	الجسارك والمكوس	٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
٢	الضرائب	٣١٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠
٣	الرخص	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٤	الرسوم	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٥	البرق والبريد والهاتف	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٦	واردات املاك الدولة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٧	الفوائد والارباح	١٠٠٤٦٤٥	١٠٠٤٦٤٥
٨	الواردات المختلفة	٢٣٠٥٠٠٠	٢٣٠٥٠٠٠
	المجموع	١٨٥٥٩٦٤٥	١٨٥٥٩٦٤٥
٩	المساعدات والقروض	٢٧٠٥٤٦١٠	٢٧٠٥٤٦١٠
	المجموع	٤٥٦١٤٢٥٥	٤٥٦١٤٢٥٥
	المعجز	١٩٣٣٦٤٧	١٩٣٣٦٤٧
	المجموع العام	٤٧٥٤٧٩٠٢	٤٧٥٤٧٩٠٢

هكذا في الأصل